تطور صناعة الغزل و النسيج في العراق (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨)

احمد صبيح جسام

Www.ahmadaljuobori@gmail.com

أ.م.د. علاء جابر موسى

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

الملخص:

سلط البحث الضوء على تطور صناعة الغزل و النسيج في العراق خلال المدة ١٩٤٥.١٩٥٨ و مدى دور المصرف الصناعي من خلال المساهمة و دعم هذه الصناعة خلال المدة ١٩٤٥.١٩٥٠ من ثم دور مجلس الاعمار في تأسيس مشاريع جديدة للغزل و النسيج خلال المدة ١٩٥٠.١٩٥٨ .

المقدمة:

ستجدت خلال فترة الحرب العالمية الثانية ظروف مشجعة لتطور صناعة الغزل و النسيج في العراق و ذلك لقلة المستورد اولاً والطلب على المنتوج المحلي ثانياً ولا سيما بعد قيام الحكومات العراقية بشراء كل الانتاج السنوي للمشاريع الوطنية بناء على طلب من لجنة السيطرة البريطانية وكيل مركز تموين الشرق الأوسط (١) ،حيث ان صناعة النسيج الصوفي كانت تشمل الغزل و الحياكة . وقد كانت السعة الانتاجية لمعامل الغزل و الحياكة الثلاثة في بغداد خلال الثلاثينات تعادل ٩٠% من مجموع السعة الانتاجية لمعامل الغزل و الحياكة في البلاد و كان لمعامل بغداد ، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، ٧٦٨٠ مغزلاً ، ٨٥ نولاً . و استخدمت اقل من ١,٠٠٠ عامل . وقدر معدل الانتاج السنوي لهذه المعامل الثلاثة بما لا يزيد على نصف مليون ياردة مربعة من الملابس الصوفية او الملابس الصوفية . القطنية . وقد انتجت هذه المعامل حوالي ١٠٠ طن من صوف الحياكة و صدر معظمها . بينما انتجت ستة معامل في بغداد و معمل اخر في الموصل ، السلع الصوفية المحوكة مثل الجوارب و البلوزات و غيرها من الالبسة (٢) .

اما انتاج الحرير الصناعي الذي بدأ في الموصل سنة ١٩٣٥ الذي كان يحتوي ٩ انوال تدار بالطاقة و ٤٥ نولا يدوياً ، وكذلك توجد في البيوت الخاصة الذي زاد من يعمل فيها على ١٠٠ حائك يعملون على انوال يدوية . وفي اواخر هذا العقد بلغ الانتاج الكلي نحواً من ١٤ طناً من قماش الحرير الصناعي.

قامت الحكومات العراقية بشراء كل الانتاج السنوي و ذلك بتوجيه من من لجنة السيطرة البريطانية . مركز تموين الشرق الاوسط بلغ راس مال الموضوع للمعامل الثمانية في بغداد حوالي (١٥٥) الف دينار وبلغ عدد العمال فيها حوالي (٨٢٣) عاملاً وكانت قيمة انتاجها السنوي تقدر بحوالي (١٠٦٨٢٤) دينار وبلغ معدل اجر العامل السنوي (٢٨,٨٠٠) دينار عام ١٩٤٢ ، اي معدل قيمة انتاج العامل السنوي بلغ (١٣٩,٧٥٠) .(٣)

أولاً : دور المصرف الصناعي في تطور صناعة الغزل و النسيج:

هذا و ان الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى ان بدأ مجلس الاعمار فعلاً بالأسهام في تطوير الاقتصاد القومي كان المصرف الصناعي يتولى مسؤولية تنفيذ المشاريع الكبرى في الحقل الصناعي ، و ان صناعة الغزل و النسيج تعتبر من الصناعات التي تساهم في تطور الاقتصاد العراقي (٤) ، ومثال ذلك ، انه نظراً لقلة الالبسة القطنية في الاسواق العراقية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية و لانقطاع الاستيراد من انكلترا و اليابان ، اذ قام المصرف بدراسة الوسائل التي يستطيع العراق استخدامها لتقليص درجة اعتماده على البضائع الاجنبية ، وعليه فقد اقترحوا انشاء معمل للنسيج يعتمد على القطن المحلي ، و قد لاقى هذا المشروع تأييداً من الجهات المعنية (٥).

حيث كانت صناعة النسيج بشكل عام و صناعة النسيج القطني بشكل خاص ابرز الصناعات الوطنية تأثراً بهذه الظروف و المؤثرات ، فلقد انخفضت كمية المستورد منها سنوياً الى ٥٠% قياساً الى فترة ما قبل الحرب و الى ما دون هذا المستوى في فترات اخرى و من جانب اخر نجد انه كنتيجة لزيادة الطلب عليها كما ذكرنا سابقاً ، ارتفع سعر الجملة للمنسوجات القطنية البيضاء من ٦٠٠ فلس لكل ٤٠ ياردة في شهر اب ١٩٣٩ الى ٩,٣٥٠ دينار اي بمقدار ١٦ مرة ، و في عام ١٩٤٤ انخفض سعرها الرسمي في السوق و لكن بالرغم من ذلك بقى سعرها الحقيقي في السوق السوداء ١٦ دينار لكل ٤٠ ياردة اي ما يقارب ٢٧ مرة مما كانت عليه في عام ١٩٣٩ . هذا في الوقت الذي كان في الامكان قيام صناعة النسيج القطنية في العراق اعتماداً على منتوج القطن العراقي (٦) .

كما ضمت صناعة الغزل و النسيج معامل تستخدم بالدرجة الاولى حلج الاقطان و خيوطه كمادة اولية ، و معامل لانتاج الفانيلات و الجواريب القطنية ولكن العرف قد جرى على عزل هذه المعامل و وضعها في قطاع اخر (التريكو) ، و يتضمن هذا القطاع خلال الفترة السابقة على اربعة معامل و هي معمل شركة الغزل و النسيج العراقية المحدودة و معمل مصلحة القطن الطبي و معمل مصلحة الغزل و النسيج الحكومية في الموصل و معمل شركة المنسوجات القطنية و الحريرية ، و قرر المصرف ، تأسيس شركة مساهمة تقوم بأنشاء معمل للغزل و النسيج القطني ، وحظي هذا القرار بموافقة الجمهور (٧) .

تقدمت مجموعة من البرجوازيين العراقيين اصحاب رؤوس الاموال (٨) ، المقيمين في بغداد بطلب الى وزارة الاقتصاد بتشكيل شركة فردية محدودة بعنوان شركة الغزل و النسيج البغدادية المحدودة و تمت الموافقة على اجازتها في تاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٥ (٩) . في بغداد و كان لاختيار موقع الشركة اهمية كبيرة (١٠).

ساهم في هذا المشروع كثير من القادة السياسيين كان ابرزهم نوري السعيد و الوصي عبداله برأسمال المشروع (١١) ، اذ انشئ المشروع عام ١٩٤٥ كما ذكرنا في منطقة الكاظمية برأسمال قدره (١٥٠٠٠٠) تمتلكه شركة الغزل و النسيج العراقية (١٢) .

كان قد ساهم الوصي عبد الاله بـ(٢٨٠٠) كما ساهم افراد العائلة المالكة الاخرون بـ(٤٨٠٠) سهم ، قيمة السهم الواحد (١٠) دنانير . و تم اكتساب (١٠٤٥٠) سهم باسم الخزينة الخاصة . و امتلك علي جودة الايوبي (٣٠٠) سهم و نجيب الجادر (٦٠٠٠٠) سهم و قررت الشركة في التاسع و العشرين من اذار ١٩٤٦

زيادة رأس مالها الى (٢٠٠٠٠٠) الف دينار ثم الى (٥٠٠٠٠٠) الف دينار ، و يكون ذلك بتوزيع الاسهم على المساهمين ، كما تقرر ان توزع (٥٠٠٠) سهم من قبل الوصي عبد الاله (١٣)، لذا تحولت الشركة سنة ١٩٤٦ ، من فردية محدودة ، الى شركة مساهمة عامة (١٤) .

كان يحتوي هذا المعمل على ٥٨٤ نولاً اوتوماتيكياً و بلغت السعة القصوى عند تأسيسه على اساس ثلاث وجبات ، تبلغ ستة ملايين رطل من الغزول سنوياً . وقسم من هذه الغزول ، يفيض عن سعة النسيج القطني ، فتستهلكها المعامل الصغيرة ، وحتى البيتية التي تستعمل الانوال اليدوية ، وكانت في حدود مليون رطل سنوياً في ١٩٥٠ . وان سعة النسيج القطني لهذا المعمل تبلغ ١٥ مليون ياردة من النسيج القطني و الحريري . و هذه السعة الانتاجية تقل عن ربع حاجة البلاد في مختلف المنسوجات القطنية و الحريرية (١٥) .

بالرغم من قيام المصرف الصناعي بدراسة الوسائل الممكنة التي خلالها تقليص الاعتماد على الاستيراد من المنسوجات القطنية ، و عليه اقترح انشاء معمل النسيج القطني في عام ١٩٤٥ ، الا انه لم يتسن للمصرف المساهمة في رأسمالها الا في ١٩٤٨/١٠/٢٤ و كان المصرف الصناعي يهدف من المساهمة في هذه الشركة الى تطوير هذه الصناعة من خلال دراسة الامكانيات التي تقوم عليها و العوامل المساعدة على توسيعها و تدعيمها بالنظر الى الكميات الكبيرة من كافة انواع الغزول و المنسوجات التي كان العراق يستوردها اذ قام المصرف بشرائه (٧٢٩٠) سهما بقيمة (٧٢٩٠٠) دينار من مجموع رأسمالها البالغ (٧٥٠) الف دينار ، موزعة على (٧٥) الف سهم (١٦) .

الجدول التالي يظهر تطور رأسمال الشركة خلال الفترة (١٩٤٥.١٩٥١)

جدول رقم (١) (١٧) .

السـنة	الزيادة (بالدينار)	المجموع (بالدينار)
١٩٤٥	٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٩٤٥	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٩٤٦	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٩٤٨	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
١٩٤٩	٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
١٩٥١	٣٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠

حيث حافظت الشركة على رأس مالها البالغ (١,٢) في عام ١٩٥١ دون زيادة حتى عام ١٩٦٠ و على الرغم من النجاح الذي احرزه المشروع الا ان الانتاج السنوي بقى دون المستوى المطلوب ولا يسد حاجة السوق المحلية كما ذكرنا التي ظلت تعتمد على استيراد ما لا يقل عن (٥٤) . مليون ياردة من الاقمشة القطنية (١٨).

زيد رأسمال الشركة خلال سنة ١٩٤٩.١٩٥٠ الى (٩٠٠) الف دينار ، موزعة على (٩٠) الف سهم ، حصة المصرف منها (٢٢٢٩٠) سهماً ،وفي سنة ١٩٥١.١٩٥٢ زيد رأس مال الشركة فبلغ (١,٢٠٠,٠٠٠) دينار ، موزعة على (١٢٠,٠٠٠) سهم ، يمتلك المصرف منها (٤٢٥١١) سهما اي انه يساهم (٣٥,٥%) تقريبا من مجموع رأس المال (١٩) .

حيث حافظت الشركة على رأس مالها البالغ (١,٢) في عام ١٩٥١ دون زيادة حتى عام ١٩٦٠ و على الرغم من النجاح الذي احرزه المشروع الا ان الانتاج السنوي بقى دون المستوى المطلوب ولا يسد حاجة السوق المحلية كما ذكرنا التي ظلت تعتمد على استيراد ما لا يقل عن (٥٤) . مليون ياردة من الاقمشة القطنية (٢٠).

وقد وسعت الشركة معاملها خلال هاتين السنتين فأضافت (١٢٠٠٠) مغزل الى معمل الغزل ، فأصبح المجموع (٢٧,٢٢٠) مغزلا ، و قد تم تشغيل هذا المعمل وجبتين في اليوم قبل نهاية سنة ١٩٥١ .١٩٥٢ و يستطيع المعمل المذكور ان ينتج غزولا بمعدل (٦) ملايين لبرة سنويا ، كما اجرت الشركة تطوير حيث اتمت انشاء عدة ابنية لأغراض مختلفة ، منها بناية جديدة للمحلج و مخزن للقطن و مركز صحي و مخفر للشرطة و دور لكبار موظفي الشركة ، ثم انها وقعت عقدين مع شركة ((كيرتس)) السويسرية المشهورة ، يختص العقد الاول (و مدته خمسة سنوات) بالمساعدة الفنية اللازمة لرفع كفاءة العمل الى اعلى حد ممكن ، و يختص العقد الثاني بتوسيع المعمل ، يندرج تحته دراسة حالة الاسواق المحلية لتقرير انواع الغزول و الاقمشة الغالية التي تحتاج اليها هذه الاسواق و التي يمكن انتاجها من الاقطان المحلية ، كما يندرج تحته اعداد التصاميم و المواصفات وكذلك شراء وحدة عمودية كاملة ذات (٦٠٠٠) مغزل مع (١٥٠) نولا اوتوماتيكيا و مكائن للقصر و الصبغ و الطبع و الصقل و كذلك اعداد تصاميم و مواصفات و شروط مناقصة لشراء معمل لغزل نفاية القطن (٢١) .

قطعت صناعة النسيج القطني مرحلة اولى في الانتاج ، و لا بد من توسع الانتاج فيها الى الضعف بعد ان رست الاسس الاولى لها و ذلك من خلال اضافة عشرين الف مغزل و خمسمئة جومة اذ كانت تنتج في الدرجة الاولى الغزول و الاقمشة المتوسطة النعومة مما تقارب نسبة استهلاكه في البلاد من مجموع الاستهلاك السنوي للأقمشة و الغزول القطنية الثلاثين بالمئة (٢٢) ، و خلال الفترة ١٩٥٢.١٩٥٣ بقى رأسمال الشركة كما هو وبلغ انتاج الشركة لهذه الفترة (٤,٩٤١,٦٧٢) ليبرة من الغزول و(١٢,١٨٤,١١٧) ياردة من الخام الاسمر وغيره . و خلال هذه الفترة استطاعت تلبية طلبات الحكومة بتزويدها من اقمشة الخاكي المستخدمة في عمل البدلات . و استطاعت الشركة في نفس الفترة من انتاج القطن الطبي و الضمادات و المناشف (٢٣) .

بلغ انتاج الشركة من الغزول خلال سنة ١٩٥٣.١٩٥٤ (٥,٩٣٥,٨٨٢/٢٠) ليبرة يذهب منها (١,٣٠٥,٩٢٤/١٥) للاستهلاك اما الباقي يذهب لشعبة النسيج و كذلك يبلغ انتاجها من الاقمشة (١٥,١٨٢,٩٣٧/٧٥) ياردة من الاقمشة ، كما شجعت الشركة زراع القطن برفع الاسعار لهذه السنة (بمعدل عشرة فلوس لحلج الكيلو الواحد من القطن مع توزيع اكياس مجانا و ابداء كافة الخدمات الاخرى للزراع كالنقل و الوزن و الخزن و التأمين (٢٤) .

انتجت الشركة في سنة ١٩٥٤.١٩٥٥ (١,٤٤٥,٥٨١) ليبرة من الغزول المصنوعة للتصريف في الاسواق ، و (٤,٤٤٣,١٩٨) ليبرة من الغزول المصنوعة خصيصا لشعبة النسيج و انتجت الشركة كذلك

(١٤,٦٠١,٧٤٦) ياردة من الاقمشة . اما على صعيد الارباح اذ تعرضت الشركة لهبوط في ارباحها خلال هذه الفترة تنحصر في سببين الاول في منافسة الخام الاسمر الهندي المستورد ، اما الثاني لقد تضررت الشركة جراء فيضانات السنة الماضية و التي تسببت في تلف كميات كبيرة من اقطان الشركة الموجودة في محلجي الرافدين و الاهلية (٢٥) .

اما في سنة ١٩٥٦.١٩٥٥ انتجت الشركة (١,٧٨٩,٤٣٢) ليبرة من الغزول المعدة للبيع في الاسواق و انتجت (٤,٧٠٦,٦١٧) ليبرة من الغزول المعدة لشعبة النسيج و بلغ انتاج الشركة من الاقمشة خلال هذه السنة (١٤,٩٥٧,٥٥١) ياردة (٢٦) .

لقد زاد انتاج الشركة خلال سنة ١٩٥٧.١٩٥٦ فبلغ مبيعاتها من الغزول (١,٣٦٠,٠٠٠)ليبرة و من الاقمشة (١٨,٥٨٧,٩٥٩) ياردة اي بزيادة قدرها (٢٦%) عما بيع في السنة الماضية و ان سبب هذه الزيادة في البيع يعود الى جودة منتوجاتها من الخام الاسمر الذي غزا كافة الاسواق المحلية (٢٧) . الجدول التالي يوضح انتاج الشركة من الغزول و الاقمشة ١٩٥٨.١٩٤٧:

جدول رقــم (٢) (٢٨) .

الســـنة	اقمشة قطنية (باليارد)	غزول قطنية و حريرية (بالليبرة)
١٩٤٨.١٩٤٧	١٢٠٠٠٠٠	...
١٩٤٩.١٩٤٨	١٥٠٠٠٠٠	...
١٩٥٢.١٩٥١	٧٥٠٠٠٠٠	...
١٩٥٣.١٩٥٢	١٢١٨٤١١٧	...
١٩٥٤.١٩٥٣	١٥١٨٢٩٣٧	١٣٠٥٩٢٤
١٩٥٥.١٩٥٤	١٤٦٠١٧٤٦	١٤٤٥٥٨١
١٩٥٦.١٩٥٥	١٤٩٥٧٥٥١	١٧٨٩٤٣٢
١٩٥٧.١٩٥٦	١٨٥٨٧٩٥٩	١٣٦٠٠٠٠
١٩٥٨.١٩٥٧	١٦٣٢٤٢٢٥	١٣٢٣٥٨٠

يستوجب الاشارة هنا الى ان قيام هذا المشروع الكبير نسبيا لم يخرج عن حدود السياسة الاقتصادية للحكومات العراقية التي لم تستطيع الخروج عن طور الارادة الاستعمارية فلقد ادركت هذه الحكومات بأن ظروف الحرب العالمية هذه و الامكانيات المتوفرة في البلد و بروز الضرورات لقيام هذه الصناعة في العراق ستجبر البرجوازية العراقية على الاتجاه نحو اقامة مثل هذا المشروع و ان ذلك سيكون فاتحة لقيام عدد اخر من هذه المشاريع ، و ذلك بادروا هم الى تأسيس هذا المشروع و عملوا على ان يكون حملة اسهمه ابرز رجالات البلد السياسيين في ذلك الحين كنوري السعيد و عبدالاله ، و لقد فعلت هذه المناورة فعلها اذ احجم البرجوازيون العراقيون فعلا عن التفكير بتأسيس مشروع ثان للنسيج القطني بالرغم من توفر الامكانيات و الضرورات لذلك ، خشية ان يزجو انفسهم في منافسة مع مشروع عبدالاله و نوري السعيد و ما يترتب على ذلك من نتائج كانوا هم في غنى عنها ، و هذا يفسر سبب عدم قيام مشروع ثان للنسيج القطني ، بالرغم من النجاح المنقطع النظير

الذي صادفه المشروع الاول ،و هي ظاهرة قلما نجد لها مثيل في تاريخ الصناعة العراقية . ولقد بقى الانتاج السنوي للمشروع دون المستوى المطلوب و لا يسد الا جزءاً ضئيلاً من حاجة السوق الداخلية التي بقيت تعتمد على استيراد ما لا يقل عن ٥٤ مليون ياردة من الاقمشة القطنية سنوياً (٢٩).

هذا يعني ان المشروع الوحيد ، بقى و لغاية ثورة تموز متخلفاً عن استنفاذ كل امكانياته و طاقاته و لم يستطع ان يسد الا جزءاً ضئيلاً من حاجة السوق المحلية و ان السبب في ذلك يرجع بدون شك الى ارادة المستعمرين و الحكومات الموالية له في عرقلة تطور هذا الفرع الصناعي المهم في العراق و يمكن ان تلمس هذه الرغبة او الاتجاه لدى الاوساط الاستعمارية من موقف الخبراء الاجانب و مبعوثيهم الفنيين . فلورد سولتر مثلاً لم يذكر صناعة النسيج القطني ضمن (المشاريع التي من الممكن القيام بها و التي سبق و ان باشرتها مشاريع اهلية بنجاح بكل ما هناك انه اشار اليها على اساس انها من بين الامكانيات الظاهرة الملموسة) فقط (٣٠) .

اما شركة أرثر دي ليتل فلقد كانت اكثر صراحة من اللورد سولتر في التعبير عن عدم ارتياحها من قيام مثل هذه الصناعة . فهي بالرغم من تقديرها الصائب بأن العراق سيستمر في استيراد القطنيات بعد الشروع في تشغيل ذلك المعمل . و المقصود هنا المعمل الحكومي الجديد في الموصل الذي باشر في الانتاج عام ١٩٥٧ . الا انه (لا يوصي بتأسيس معمل اخر للمنسوجات القطنية للأسباب الذي ذكرتها و هي :-

١. ليس من المحتمل ان يزداد الطلب زيادة كبيرة و لعله يستمر في الهبوط
٢. ان استيراد كمية معينة من الاقمشة القطنية من شأنه زيادة التنوع الازياء و التفاوت في جودة الاقمشة المتيسرة في العراق . و هو بمثابة حافز للصناعة المحلية لمضاهات المنتجات الاجنبية في جودة الانتاج

هناك شح في العمال الماهرين لصناعة النسيج الى درجة خطيرة و الخطط الراهنة ستزيد الموقف خطورة) (٣١).

لم تقف المحاولات الاجنبية الاستعمارية عند هذا الحد فحسب بل عمدت على عرقلة هذه الصناعة ، و عملوا على استنفاذ كل ما لديهم من محالات و اساليب في سبيل افشال هذه الصناعة و هناك شواهد كثيرة تسلط الضوء على اساليبهم هذه ، بعد تأسيس مجلس الاعمار تقرر ان ان يقوم هذا المجلس بتأسيس معمل للنسيج القطني في الموصل بسعة انتاجية قدرها (٢٥) مليون ياردة مربعة من الخام و الجيت و قدرت تكاليفه بأكثر من (٣) ملايين دينار على ان يشتغل ثلاث وجبات في اليوم الواحد (٣٢) .

ففي مجال صناعة النسيج الصوفي شهدت توسعا خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، بفعل زيادة الطلب على منتوجاتها ، حتى بلغ رأس مال المستثمر فيها (١٥٥) الف دينار ، و عمل فيها (٨٢٣) عاملاً سنة ١٩٤٢ ، و انتجت ما قيمته (١٠٦,٩٢٤) دينار . و يبدو ان معامل النسيج الصوفي عملت خلال الحرب بكامل طاقاتها لسد حاجة السوق المحلية (٣٣). و في السنوات الاخيرة من الحرب اشترت الحكومة الانتاج المتوافر كله بناءاً على تعليمات لجنة السيطرة البريطانية (وكيل الشراء لتموين الشرق الاوسط) (٣٤) . و في نهاية ١٩٤٥ تعرضت مكائن و ألات تلك المعامل الى التلف و باتت تحتاج الى الصيانة في نهاية الحرب . كما حصل معمل فتاح باشا ، على اعفاءات كمركية لكل ما يحتاجه من مواد اولية مستوردة بعد توسع انتاجه و تنوعه .

وحددت الحكومة بموجب بيان تنظيم الحياة الاقتصادية المرقم (١) لسنة ١٩٤٣ ، سعر المتر الواحد من قماش الصوف الملون بـ(٥٠٠) فلس و (٦٠٠) فلس للأنواع الممتازة ، لمنتوجات معملي فتاح باشا و صالح ابراهيم (٣٥) ، و غير اسم معمل فتاح باشا الى اسم شركة " شركة فتاح باشا للغزل و النسيج المحدودة " حسب طلب كل من نوري و سليمان و محمود ، اولاد فتاح باشا (٣٦) .

و بسبب تلف تلك الألات و المعدات تدهورت جودة مع سمعة المنتجين انفسهم و كان المستهلكون يصفون الاقمشة الصوفية الوطنية ((انها تصلح لعمل الاكياس فقط)) .

و في اواخر العقد الخامس من القرن العشرين نصبت انوال الية جديدة قادرة على صنع انواع مختلفة من المنسوجات الممتازة . و قد انشأ صالح ابراهيم معملاً جديداً . كما ان معمل فتاح باشا استطاع ان ينتج ضعف معدل انتاجه لعام ١٩٤٥ . و في عام ١٩٥٧ بلغت طاقة المعامل الخاصة لنسج الاصواف نحواً من (١,٢) مليون الى (١,٥) مليون و نصف المليون من الامتار في السنة . و على الرغم من استعمال المكائن الجديدة و تحسين نوعية الانتاج ، فقد وجد اصحاب المعامل ان من الصعب عليهم منافسة المنسوجات الاجنبية ، و قد غرست فكرة تفضيل الاقمشة الاجنبية على المحلية في نفوس المستهلكين لدرجة اصبح من الصعب تغيرها و ذلك لان القسم المتمدن من السكان هم وحدهم يلبسون الالبسة الصوفية و هذا النوع من الزبائن لا يرغبون في المنتوجات المحلية . و عليه فأن الانتاج المحلي منذ عام ١٩٥٠ قد هبط الى ما يقرب من نصف مستوى طاقته الكاملة على الرغم من الانتاج يصل اقصى طاقته احياناً بسبب بلوغ التصريف مداه في مطلع كل موسم (قبيل فصل الشتاء و خلال فصل الربيع) (٣٧) .

وما تزال الاقمشة الصوفية المستوردة تسد نحواً من (٧٠%) من حاجة البلاد و في الاعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ بلغت كمية المستورد من الاقمشة الصوفية (١,٧٥) مليون و (٢,٢) مليون و (١,٩) مليون من الامتار المربعة اما الصادرات منها فقد كانت لا تستحق الذكر و ذلك لان معظم دول الشرق الاوسط اصبحت تمتلك معامل للنسيج ، و يمكن انتاج الاقمشة الصوفية المحلية بنحو من ثلث قيمة احسن الاقمشة المستوردة و لكن اسعار كهذه و حتى اقل منها لا تتمكن من اجتذاب المستهلكين اليها ، و ربما يقوم الجانب الاكبر من الرغبة في الاقمشة الاجنبية على الناحية النفسية ، او ربما كانت مسألة عادة اما الاسباب فلا تستند على ناحية علمية عند كثير من السكان (٣٨) .

اما الدكتور محمد سلمان حسن يذهب على العكس من كاثلين لانكلي اذ يذكر ان صناعة النسيج الصوفي لم تقم بسد القسط الاوفر من حاجة هذه السوق الا في أوائل الخمسينات ، على الرغم من مضي حوالي ربع قرن على تأسيسها (٣٩) .

رغم انه تم استراد مجموعة من المكائن الصناعية و الاجهزة و الادوات لمعامل الغزل و النسيج الصوفي ، لتطوير معامل الانتاج و تحسين جودة الانتاج (٤٠) .

لقد تأسس اول معمل لنسج الحرير في مدينة الموصل عام ١٩٣٦ و قد استخدم (٩) انوال تدار بالطاقة و (٤٥) نولاً يدوياً . و لقد بلغ الانتاج (١٤) طناً من قماش الحرير الصناعي الذي تستهلكه القبائل الكردية شمال العراق ،و يبدو ان ظروف الحرب العالمية الثانية كانت مشجعة جداً لتطور هذه الصناعة ، كما

يبدو انها لعبت دوراً مهماً في التخفيف من تعنت السلطات المسؤولة و اصرارهم على عرقلة تطور هذه الصناعة سيما ان اليابان هي المصدر الرئيسي لمثل هذه المنتجات و الانسجة الحريرية و ليست بريطانيا . و بينت التقارير الاحصائية الصناعية لسنين ما بعد الحرب بأن صناعة الحرير اصبحت من بين الصناعات العشرة الاساسية الموجودة في العراق في عام ١٩٥٠ ، و هذا دليل على سرعة تطور هذه الصناعة خلال فترة الحرب و ما بعدها و الامر الذي يستحق التأكيد عليه هنا هو ان تقرير بعض الخبراء الاجانب لم تخل الاشارة تشجيع اتجاه هذه الصناعة ، بل ان تقرير أرثر دي ليتل اقترح تأسيس معملين لصنع الغزول و المنسوجات الحريرية ، و يبدو ان السبب المنطقي لتفسير هذا الموقف هو ان اليابان عادت بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية و احتلت المركز الاول بين الدول المصدرة للأنسجة الحريرية و بأسعار لا تقبل المزاحمة (٤١) .

حيث أنشأ (رجب علي الصفار) معملا للنسيج الحريري سمي (معمل الصفار للنسيج) و كان يضم (١٣) ماكنة ، الا ان المعمل كان يفتقر الى الحماية من منافسة المصنوعات الحريرية الاجنبية (٤٢) ، رغم اعتماده على مواد اولية مستوردة من فرنسا ، و تتمتع مصنوعاته بسمعة جيدة . و قد جلب الصفار خبيراً لبنانياً للقيام بالأعمال الفنية و الاشراف عليها (٤٣) ، و في سنة ١٩٤٧ تم توسيع الطاقة الانتاجية لمعمل الحرير المؤسس في الموصل (٤٤) .

ان صناعة غزل الحرير الصناعي معقدة من الناحية الفنية و تحتاج الى استعمال انواع خاصة من المواد الكيميائية مثل حامض الكبريتيك و الصودا ، و على الرغم من ان الغزل و الحياكة من اعمال صناعة النسيج ، فأن مجال الربح فيها يعتمد على ما تنتجه الايدي العاملة ، و ان اصحاب المصانع في العراق يشكون في امكانيتهم على رفع انتاج العمال العراقيين ليكون في مستوى مماثل لأنتاج عمال النسيج في اليابان مثلاً ، مع ان من الواضح ان هذه الصناعة لا يحتمل ان تأتي بأرباح عالية (٤٥) .

ثانياً : دور مجلس الاعمار في تطور صناعة الغزل و النسيج .

لقد دفعت بريطانيا بالحكومات العراقية الى تأسيس مجلس الاعمار و تخصيص ٧٠% من عائدات النفط هذه لبرامجه و زودته بعدد غير قليل من ((خبرائها)) بغية برمجة اقتصاده و تطويره ، و قامت بحملة دعائية واسعة له ، و الشيء الذي يهمنا هنا هو التأكيد على الترابط العضوي بين استراتيجية بريطانيا و مشكلة النفط و بين قيام مجلس الاعمار و انتدابه للخبراء الاجانب و تبنيه لتقاريرهم حول مشاكل الصناعة العراقية بقطاعيها العام و الاهلي (٤٦)، فمجلس الاعمار ما هو في الواقع الا اداة بريطانيا الجديدة في العراق من اجل ايجاد المبررات لبقاء العراق بلداً زراعياً يدور في فلك النظام الرأسمالي البريطاني و العالمي و بالتالي عرقلة اي تقدم صناعي فيه (٤٧) .

تشكل المجلس بموجب قانون مجلس الاعمار رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ و نص القانون على ان يتألف المجلس ، برئاسة رئيس الوزراء و عضوية وزير المالية ، و ستة اعضاء اخرين متفرغين للمجلس ، بضمنهم الاختصاصيون في الشؤون المالية و الاقتصادية و اختصاصات اخرى . و يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ، و للمجلس كيان مستقل للتعاقد مع المؤسسات و الشركات داخل العراق و خارجه (٤٨) .

لقد حدث في بداية الخمسينات و هي المدة التي ازدادت فيها موارد الدولة المالية من النفط أثر عقد الاتفاقية الجديدة مع شركات النفط ان وفرت للدولة عاملاً اقتصادياً مهماً من عوامل تطوير القطاع الصناعي و اسدل الستار على مشكلة من اهم المشاكل في التنمية الاقتصادية و كذلك التنمية الصناعية في العراق ، و هي مشكلة الندرة في الموارد المالية اي رأس المال بتعبيره النقدي و النقد الاجنبي . و لأجل استثمار الموارد الجديدة بشكل فعال أسست الدولة مجلس الاعمار بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ كما ذكرنا ، و كان على المجلس ان يبحث في امكانيات العراق و موارده الانتاجية و ثروته الطبيعية ليضع على اساس هذه البحوث و الدراسات منهاجاً عاماً لاستغلالها و تنميتها بشكل اقتصادي يقصد به زيادة الدخل القومي و رفع مستوى معيشة ابناء البلاد على ان تشمل هذه المناهج الاستشارية من جملة ما تشمل المشروعات الصناعية و الكهربائية و التعدين (٤٩) .

اذ عمل المجلس على تقسيم عمله على هيئات فنية متخصصة ، و قد وقعت المشاريع الصناعية ضمن اشراف الهيئة الفنية الثالثة اعتباراً من سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ المالية (٥٠) .

و قرر مجلس الاعمار ضم المصرف الصناعي الى وزارة الاعمار ، بهدف تنسيق و توحيد الجهود بين الاطراف ذات العلاقة بالصناعة الوطنية . بعد ان كان مرتبطاً بوزارة المالية و جاء ذلك بناء على توصيات تقرير شركة ارثر دي لتيل ، و لقد قدم المجلس برنامجه للسنوات الست ١٩٥١–١٩٥٦ في سنة ١٩٥١ و الذي جاء من وحي دراسة بعثة البنك الدولي التي اكدت على ضرورة اعطاء الاولوية للتنمية الزراعية (٥١) .

لقد خصص (٣٤%) من مبالغ هذه البرامج لمشروعات السيطرة على المياه و(٨%) للمشروعات الزراعية و (٢٠%) للمشروعات الصناعية و التعدين و الكهرباء و بعد ان ازدادت عوائد النفط بشكل كبير قدم المجلس برنامجه الثاني للسنوات الخمس ١٩٥٥–١٩٥٩ و بذلك بلغت الموارد المخمنة لهذا البرنامج ضعف مبالغ البرنامج الاول ، فلقد تضاعف ما خصص لبرامج السيطرة على المياه و المواصلات و ما خصص للمباني العامة ازداد اكثر من الضعف و بالنتيجة انخفضت نسبة ما خصص للصناعة و المشروعات المتعلقة بزيادة الانتاجية الزراعية ثم استعيض عن هذا البرنامج بمنهاج اخر سنة ١٩٥٦ و منهاج السنوات ١٩٥٥–١٩٦٠ بسبب استمرار زيادة عائدات النفط و استكمال بعض الدراسات و تقرير سولتر . يتضح من الاحصائيات الرسمية لمجلس الاعمار مدى اهتمام المجلس بالدرجة الرئيسية بالتنمية الزراعية فأن اقل ما يقال عن سياسته التصنيعية في هذا المجال هي انها كانت محافظة و الواقع ان ما كان مخصصاً للتنمية الصناعية كان قليلاً في راي اغلبية الاقتصاديين العراقيين و ان هذا القليل في نفس الوقت لم يصرف كله بل جزء منه عن التخصيصات ، و ان سياسة الحكومة المحافظة تجاه التصنيع لم تشمل القطاع العام فقط و انما تعدته الى القطاع الخاص أيضاً فسياسة الحكومة اتجاه التصنيع كانت تعكس وجهة نظر الخبراء الذين كتبوا عن العراق في ذلك الوقت ، لقد ركز هؤلاء الخبراء على اهمية التوازن في النظام الاقتصادي العراقي بمعنى خاص و هو المحافظة على الاسعار و محاربة التضخم باي شكل كان . و لهذا اوصى هؤلاء بضرورة فتح باب الاستيراد و عدم تطبيق سياسة حماية الصناعة الوطنية بحزم ، و الواقع ان بعض هؤلاء انتقد حتى قوانين تشجيع المشروعات الصناعية .(٥٢)

اعلنت بداية مرحلة تدخل الدولة المباشر في تطوير الصناعة العراقية من خلال برامج الاعمار الثلاثة . فبعد تأسيس مجلس الاعمار قام بوضع برنامجه الاول للسنوات ١٩٥١/١٩٥٦ (٥٣) ، و كانت من جملة المشاريع الذي قام المجلي بأنشاؤها او المساهمة فيها اربعة مشاريع للغزل و النسيج اثنين منها للغزل و النسيج القطني و واحد لصناعة الجوت و واحد للغزل و النسيج الصوفي :.

١. مصلحة القطن الطبي:

اعطى مجلس الاعمار اهمية لتأسس معمل لانتاج القطن الطبي في عام ١٩٥١ ، و سمي بـ(مصلحة القطن الطبي) و لكنه اغلق في عام ١٩٥٤ ثم اعيد العمل و الانتاج فيه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، يقع في بغداد منطقة الوزيرية خلف كلية التربية في شارع صفي الدين الحلي ، يبلغ رأسمال المصلحة (٢٥٠,٠٠٠) دينار . اما المواد الاولية . فيستخدم نفايات القطن كما يستخدم خيوطه ، و يسد حاجته من معمل الغزل و النسيج الحكومي في الموصل و من معمل شركة الغزل و النسيج العراقية في بغداد ، و من الجمهورية العربية المتحدة الذي كان يستورد منها (١٠٠.٥٠) طن من القطن و نفايات القطن في السنة ، مزود بالخدمات من ماء و كهرباء ، اما اليد العاملة فتتوفر له من منطقته و مناطق اخرى في بغداد (٥٤) .

٢. شركة الجوت العراقية المحدودة:

أسست شركة االجوت العراقية المحدودة في نهاية ١٩٥١ و تحتوي على معمل واحد . يقع في بغداد على شارع ١٤ تموز في الطوبجي بالكاظمية ، تبلغ مساحته نحو (١٢٠٠٠٠) متر مربع و تشغل ابنية نحو ثلث المساحة و الباقي متروك لاحتمالات التوسع في المستقبل . يبلغ رأسمال الشركة (٣٠٠,٠٠٠) دينار و زيد في نفس سنة تأسيسه الى (٤٠٠,٠٠٠) دينار ثم زيد في سنة ١٩٥٤ الى (٦٠٠٠٠٠) دينار ثم ارتفع في سنة ١٩٥٦ ليصل الى (٨٥,٠٠٠٠) دينار ، و عندما وصل رأسمالها الى هذا الحد كانت نسبة مساهمة المصرف الصناعي (١٥%) اي ما يساوي (١٢٧,٥٠٠) دينار كما ساهمت هيئة الانماء الباكستانية بمبلغ قدره (١٥٠,٠٠٠) دينار اي ما يساوي (١٧,٧%) و كانت مساهمة الباكستان و المصرف الصناعي على اثر توقف المعمل في الشهر الحادي عشر من سنة ١٩٥٦ عن الانتاج و تراكم الخسائر التي وصلت في ١٩٥٧ و ١٩٥٨ الى (٢٣٥,٣٦٢(دينار فأعيد تشغيله في اواخر ١٩٥٨. يقوم بأنتاج اقمشة الجوت و أكياسه كما ينتج خيوط الستلي و الجنفاص (٥٥) .

٣. مصلحة الغزل و النسيج الحكومية في الموصل:

كانت صناعة الغزل و النسيج التي كانت تقتصر على انتاج الغزل و النسيج الصوفي و لم يكن في البلاد مشاريع لانتاج الغزل و النسيج القطني سوى شركة الغزل و النسيج العراقية في بغداد التي بدأت بالانتاج في سنة ١٩٥٠ بأنتاج الخام الاسمر و انتقلت في عام ١٩٥٢ الى انتاج بعض الخامات المصبوغة و معظم انتاجها من الخاكي و الاسود و بقيت البلاد تستورد الاقمشة القطنية التي يحتاجها سواد الشعب من ذوي الدخل المحدود و الطبقات الفقيرة من اليابان و الهند و منذ ذلك الحين راودت الاذهان فكرة تأسيس معمل لصناعة الغزل و النسيج القطني لأنتاج الاقمشة المطبوعة و الخامات التي تستهلكها غالبية الشعب (٥٦) .

قامت بعثة البنك الدولي (٥٧) ، بزيارة الى العراق عام ١٩٥١، و من جملة ما قامت بزيارته شركة الغزل و النسيج العراقية ، اذ قدم تقريره عن المعمل بانه لا يسد حاجة العراق هو و المعامل التي كانت موجودة وقتذاك و انه كان يسد (٢٥%) من حاجاته للمنسوجات القطبية فقط . و على ذلك تقرر انشاؤه و بدأ به عام ١٩٥٣ (٥٨) .

فأختيرت مدينة الموصل بالذات لتكون مركزاً للمعمل المنتظر و قد عهد امر بناء هذا المصنع الى شركة ((اس . أي . سي . ام)) الفرنسية و قد قامت مؤسسة ((ابكون)) الاستشارية بوضع التصاميم و ادارة المعمل في اول مراحل اشتغاله ، و قد قدرت كلفة المعمل بـ(٢,٧٤٨,٣٩٣) دينار و تم تشغيل المعمل في ١٩٥٧/٣/٢٦ (٥٩) ، كان يحتوي المعمل في انشائه على (٢٥٠٠٠) مغزلا و (٦٣٠) نولا و ينتج ما بين(٢٢٥١٨) مليون متر مربع سنويا من الاقمشة القطنية اي ما يقرب نصف ما كان العراق يستورده من تلك الاقمشة (٦٠) .

ان مصلحة الغزل و النسيج مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الصناعة ، و يديرها مجلس ادارة يتكون من خمسة اعضاء على ان يكون المدير العام احد الاعضاء و اول من تولي منصب المدير العام شخص بريطاني ترك العمل على أثر ثورة ١٩٥٨ و اعقبه مدير مصري الجنسية ثم تعاقب هذا المنصب اشخاص عراقيون (٦١) ، و يتبع مجلس الادارة اربعة مديريات فنية و هي :.

١. مديرية قسم الغزل .

٢. مديرية قسم النسيج .

٣. مديرية قسم التكملة .

٤. مديرية قسم الهندسة .

جميع هذه المديريات كانت بأيدي اشخاص اجانب ثم استبدلوا فيما بعد بأشخاص عراقيين و قد اثبت هؤلاء كفاءة عالية في ادارة اقسامهم و قد سجلت اثناء ادارتهم للعمل بعض الارقام القياسية في العمل . اما الاقسام الادرارية فتتكون كذلك من اربعة اقسام و هي رئاسة الحسابات و مديرية الادارة و مديرية المبيعات و مديرية المشتريات و المخازن و كافة رؤسائها من الموظفين العراقيين (٦٢) . يوضح الشكل الاتي الهيكل التنظيمي للمصلحة :.

مخطط رقـــم() (٦٣) .

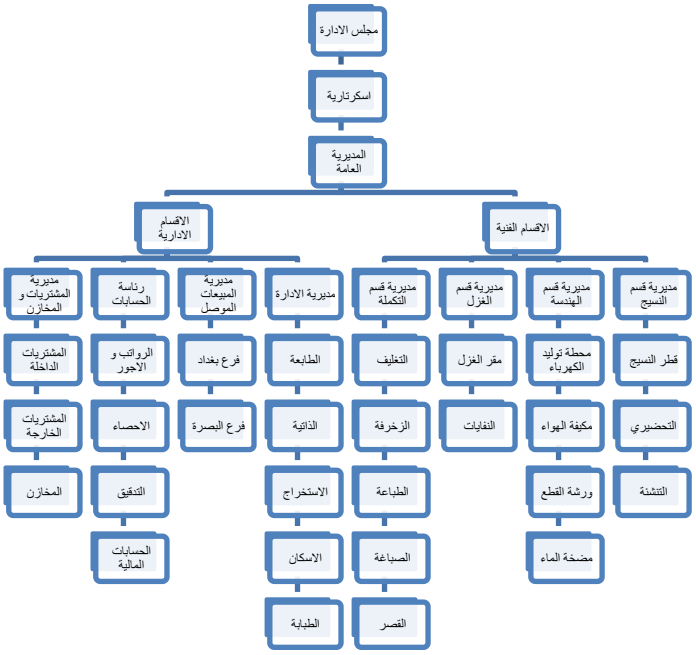

و لم تستغل كل طاقاته على الانتاج و لم تكتف الشركات الاستشارية ذات النزعة الاستعمارية بذلك بل عمدة الى الحاق الفشل بهذا المشروع حيث كان مدير هذه الشركة بريطاني ضرب مثلاً في سوء الادارة و عمل على انعاش منتجات شركة الغزل و النسيج العراقية و عرقلة اعمال مصلحة الغزل و النسيج الحكومي في الموصل و توصلوا الى غايتهم بعقد اتفاقية بين المصلحة الحكومية و شركة الغزل و النسيج العراقية تعهدت فيها الاولى بعدم انتاج و بيع الخام الاسمر و البقاء على انتاج الخيوط القطنية المتوسطة فقط رغم توفر الامكانيات الفنية في معمل المصلحة لانتاج الخام الاسمر و الخيوط الغليظة و كان نتيجة ذلك ان تكدست اربعة ملايين ياردة من الحام الاسمر في مخازن المصلحة و في سنتي ١٩٥٨/١٩٥٩ تولت الحكومة تصريفها بعد الثورة بالاضافة الى انتاج بضائع لا يرغب فيها المستهلك العراقي و استيراد اصباغ و ادوات لا زال معظمها مخزوناً لانتفاء الحاجة اليه (٦٤) .

حيث اخذ المعمل فيما بعد في النمو في طاقاته الانتاجية و لذلك كانت المكائن (الانوال) و المغازل و عدد العمال يسير نحو الزيادة و لذلك فهو يحتوي في مطلع السبعينات من القرن العشرين على (٢٦٨٢) عاملاً و (٢٦٩) موظف و مستخدم (٦٥) .

ضم المعمل (٢٥٢٠٠) مغزل و (٦٤٤) نول نسيج و وحدة متكاملة للقصر و الصباغة و الطباعة ، و وسع المعمل و اضيفت اليه (٢٥٠٠) مغزل و اضيف اليه وحدة اخرى تحتوي (٤٣٨) ماكنة (نول) . و يحتوي المعمل على محلجين لحلج الاقطان طاقتها الانتاجية السنوية (١٦٠٠٠) طن يعمل فيها (١٥٠) عاملاً وقتياً بالوجبة الواحدة (٦٦) ، و تقدر طاقة المعمل الانتاجية بحوالي (٢٠) مليون متراً من الاقمشة القطنية المختلفة ، و ينتج (٣٧٤٦) طن من الغزول ، و يبلغ رأس مال المعمل في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ (٤,١٨١,٠٠٠) دينار (٦٧) ، و يعتمد المعمل في الانتاج على مادة القطن الاولية المزروعة في العراق ، و قد كانت احدى

اهداف تأسيس هذه المصلحة هو استهلاك هذه المادة و بذلك تشجيع الزراع على زراعته . مساحة اوسع من الارض بنبات القطن لان هذا المعمل يعتبر سوقاً رئيسياً لتصريف منتوجاتهم القطنية ، اما الانواع التي ينتجها المعمل فأنها تحتوي على الاقمشة البيضاء التي تسد جانبا من حاجة السوق المحلي ، ثم هناك الاقمشة المطبوعة مثل الجيت و البازة و البيكة و ينتشر استعمالها في الريف العراقي انتشارا واسعا اما الاقمشة المصبوغة فمنها البوبلين الملون و البيكة و البازة هذا بالأضافه الى انواع الغزول المقصورة و المصبوغة و السمراء التي تزود بها معامل اليشماغ و الفانيلات و معمل القطن الطبي الحكومي ، و هناك نفايات الاقمشة و الغزول تحول الى اطوال متساوية تحزم و تباع على هيئة بالات (٦٨) .

حيث لم يعجب المستعمرين هذا التطور الحاصل في صناعة الغزل و النسيج ، اذ عمدوا الى اسلوب فتح باب الاستيراد على مصراعيه امام السلع الاجنبية و من امثلتها انه شعرت شركة الغزل و النسيج العراقية بأمكانياتها على انتاج الاقمشة السمراء و سد حاجة السوق المحلية كلها و طالبت هذه الشركة من الحكومة اما ان تمنع استراد الاقمشة القطنية السمراء او ان تفرض على ما يستورد منها ضريبة عالية غير ان جواب المسؤولين على هذا كان معاكساً و تأكيدهم على ضرورة فتح باب المنافسة بينها و بين المنسوجات القطنية المستوردة (٦٩) .

٤. شركة المنسوجات الصوفية :

في فترة قيام مجلس الاعمار قامت بأنشاء شركة المنسوجات الصوفية حيث تم تأسيسها عام ١٩٥٣ (٧٠) . اذ قرر المصرف الصناعي بتاريخ التاسع عشر من اذار ١٩٥٣ ، بالاتفاق مع صندوق شهداء الجيش التابع لوزارة الدفاع ، تأليف شركة فردية محدودة ، برأسمال قدره (٢٥٠) الف دينار ، موزعة على (٢٥٠) الف سهم ، يساهم فيها الطرفان بالمناصفة ، بعد نقل ملكية معملي الجوارب و النسيج (معمل الاعظمية) اللذان يملكها صندوق شهداء الجيش ، الى الشركة بعد احتساب قيمتها و اعتبارها اسهماً للصندوق في رأسمال الشركة . و يتكون مجلس الشركة من ممثلين عن صندوق شهداء الجيش و من المصرف . و حددت اهداف الشركة ، لسد احتياجات الجيش و الشرطة من المنسوجات الصوفية (٧١) ، و كذلك مساعدة أسر شهداء حرب فلسطين ١٩٤٨ من ارباح الشركة (٧٢) .

أ- **معمل الاعظمية :**

قام بتأسيس هذا المعمل السيد صالح ابراهيم كما ذكرنا سابقا عام ١٩٣٠ كمعمل بسيط يعمل بواسطة القوة الميكانيكية و اليدوية ، و لغرض غزل الصوف فقط و بيعه لأصحاب المشاريع اليدوية المتخصصة في صنع العباءات و البسط ، ثم اخذ صاحبه يطور فيه تدريجياً فزود بألالات لتنظيف الصوف و غزلها و صبغها كما زود بعدد من الات النسيج و بدء يظهر متكامل في سنة ١٩٣٨ ، ثم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اخذ بتجديد بعض اجهزته و احذ المعمل بالتوسع حتى اصبحت مساحة الارض لا تكفي و الذي تقدر بـ(١٢٠٠٠) متر مربع مما دفع صاحب المعمل الى تأسيس معمل جديد في الكاظمية عام ١٩٥٥. كان رأسماله عند التأسيس يقدر بـ(١٠٠٠) ليرة ذهبية (٧٣) .

ب- معمل الكاظمية :

و في سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ قررت الشركة تأسيس معمل اخر للنسيج الصوفي من احدث المعامل الصوفية و قد قام السيد صالح ابراهيم بإدخال أحدث الاجهزة و المعدات و كل ما اراد ادخاله على المعمل القديم و اصبح كما يبدو كأنه الاصل و الاخر هو الفرع (٧٤).

ت- معملا مصلحة شهداء الجيش في معسكر الرشيد :

تكونت فكرة انشاء معامل شهداء الجيش اثناء حرب فلسطين عندما تشكلت لجنة لجمع تبرعات لعائلات شهداء الجيش في هذه الحرب و فكرة اللجنة ان تستغل ما جمعته من تبرعات لانشاء معمل صغير لصنع الجواريب الصوفية . بلغت تكاليف تأسيسه (٢٦٠٠٠) دينار و في ١٩٥١ تغير اسم اللجنة الى ادارة صندوق شهداء الجيش و قامت الادارة الجديدة بتأسيس معمل اخر لغزل الصوف و نسجه براسمال قدره (٤٥٠٠٠) دينار ، و لذا زيد رأسمال الشركة الى (٧٥٠) الف دينار مناصفة بين المصرف و صندوق الشهداء (٧٥) . و في سنة ١٩٥٥ ، بلغ رأسمال الشركة (١,٠٥٠,٠٠٠) دينار (قيمة السهم دينار واحد) ، و ذلك بهدف توسيع اعمال الشركة ، و لتأسيس معمل لخياطة البدلات العسكرية ، و اصبحت الشركة تمتلك اربعة معامل كبيرة ، الاول معمل الغزل و النسيج لانتاج البطانيات و يعمل فيه (١٤١) عاملاً و معمل حياكة الجوارب و فيه (٦٤) عاملاً و معمل الخياطة و فيه (١٠٠) عاملاً و عاملة ، فضلاً عن معمل رابع للغزل و النسيج ، و الذي كان على وشك الانتهاء من نصبه . و انجزت الشركة في سنة ١٩٥٨ كافة اعمال المعمل و باشرت في تشغيله . الا ان اعمال نصب و تشغيل المكائن استمرت حتى سنة ١٩٥٩ (٧٦) . و تتم ادارة الشركة عن طريق تسعة اقسام و مركز واحد و الشكل الاتي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة العامة للصناعات الصوفية :.

شكل رقـم () (٧٧) .

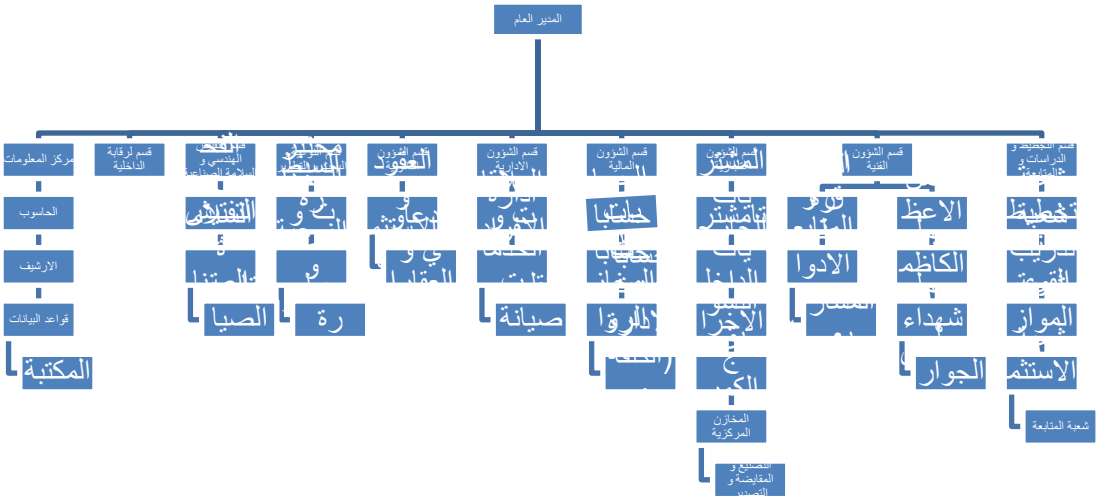

الهوامش:

(١) علي محمد كريم ، تجارة العراق الخارجية و تطورها / دراسة تاريخية (١٨٦١.١٩٣٢) ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد ، العدد١١ ، لسنة ٢٠٠٧ ، ص٥٥٢ .

(٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤.١٩٥٨ ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٢٩٢.٢٩٣ .

(٣) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

(٤) مي ثامر رجب ، التباين المكاني للصناعات الكبيرة الحجم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٩ ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد ، العدد ٢ ، لسنة ٢٠٢٢ ، ص٣٢٨ ؛ مريم صالح شفيق ، واقع الصناعات الكبيرة في محافظة كربلاء لسنة ٢٠١٧ ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد ، العدد٣ ، لسنة ٢٠٢٠ ، ص٤١٥ .

(٥) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص١٤٠ ؛ جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص١٥٣.

(٦) صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق القطاع الخاص ، مطبعة النجوم ، بغداد ١٩٦٨ ، ص٣٠.

(٧) تقرير المصرف الزراعي الصناعي الثامن ١٩٤٣ ، ص٤ ؛ تقرير المصرف الزراعي الصناعي العاشر ١٩٤٥ ، ص٦ .

(٨) وهم كل من (عبد العزيز الحاج طاهر البغدادي و عبد الهادي الحاج عبد الحسين الجلبي و عبد المحسن الحاج عبود شلاش و رجب علي الحاج محمد الصفار و عبدالله حنتوش العامري و محمد جواد الحاج محمد الرحيم و حسقيل عزرة يوسف و عبد الكريم الحاج حسين و كمال عبد الجبار الامين) ، انظر المصدر ، الوقائع العراقية ، العدد ٢٣١٦ ، ١٩٤٥/١٠/٢٩ .

(٩) الوقائع العراقية ، ٢٣١٦ في ١٩٤٥/١٠/٢٩ .

(١٠) عمران بندر مراد ، التداخل السكني الصناعي و أثراها البيئية و الصحية (منطقة مصفى الدورة الصناعي) ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد ، العدد ٢٠٨ ، لسنة ٢٠١٤ ، ص٣٥٧ .

(١١) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص١٠٧.

(١٢) وزارة التخطيط ، المسح الصناعي ، المرحلة الثالثة ، النسيج القطني ، ص١ .

(١٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٤٢٣٠ ، قائمة اسهم شركة الغزل و النسيج العراقية المحدودة في ٣ ايار ١٩٤٦ ،الوثيقة ١٢ ، ص ١٢ .

(١٤) المصرف الصناعي : التقرير السنوي الثاني ، للسنة المالية (١٩٤٨–١٩٤٩) ص٢٢.

(١٥) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص٢٩٤.٢٩٥ .

(١٦) تقرير المصرف الصناعي الثاني ١٩٤٦ ، ص٢٠.٢٣.

(١٧) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص١٠٦ .

(١٨) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص١٤٣.١٤٤.

(١٩) المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع ، ١٩٥٠.١٩٥٢ ، ص١٠.١١ .

(٢٠) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق ١٩٤٥.١٩٥٨ ، شركة الخنساء للطباعة المحدودة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٣.١٤٤.

(٢١) المصرف الصناعي : التقرير السنوي الرابع ، للسنتين الماليتين ١٩٥٠.١٩٥٢ ،ص١٠.١١.

(٢٢) وزارة الاقتصاد : التقرير السنوي ، السنة ١٩٥٠–١٩٥١ ، ص٥٠ .

(٢٣) المصرف الصناعي : التقرير السنوي الخامس ، للسنة المالية ١٩٥٢.١٩٥٣ ، ص١٨.

(٢٤) المصرف الصناعي : التقرير السنوي السادس ، للسنة ١٩٥٣.١٩٥٤ ، ص١٠.

(٢٥) المصرف الصناعي : التقرير السنوي السابع ، للسنة ١٩٥٤.١٩٥٥ ، ص١٠.

(٢٦) المصرف الصناعي : التقرير السنوي الثامن ، للسنة ١٩٥٥.١٩٥٦ ،ص ٤.

(٢٧) المصرف الصناعي : التقرير السنوي التاسع ، للسنة ١٩٥٦.١٩٥٧ ،ص٤.

(٢٨) الجدول من اعداد الباحث ، بالاستناد الى ، المصرف الصناعي ، التقارير السنوية (الاول و الثالث و الرابع و الخامس و السادس و السابع و الثامن و التاسع) ١٩٤٧.١٩٥٨ .

(٢٩) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .

(٣٠) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ،ص ١٤٣.١٤٤.

(٣١) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ٩.٧ .

(٣٢) جوني يوسف حنا ، الصناعة الوطنية و علاقتها بالتطور السياسي في العراق ١٩٢٩.١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص١٦٨ .

(٣٣) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ،ص١٦٨.

(٣٤) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ،ص١٥٧.

(٣٥) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص١٦٨.

(٣٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢١١٠ ، ٢ أب ١٩٤٣.

(٣٧) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.١٥٧ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص١٥٧–١٥٨.

(٣٩) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ،ص٣٢٣.

(٤٠) وزارة الاقتصاد: التقرير السنوي ، للسنة ١٩٥٠–١٩٥١ ،ص٤٦.

(٤١) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

(٤٢) استورد العراق مثلاً (١٠) ملايين متر مربع من المنسوجات الحريرية سنة ١٩٥٠.أنظر : لانكلي ، المصدر السابق ،ص١٥٩ .

(٤٣) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص١٧٣–١٧٤.

(٤٤) سعيد عبود السامرائي ، الانماء الصناعي و قواعده الاساسية في العراق ، دار مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦٩ ،ص٢٤ .

(٤٥) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(٤٦) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص٥٠–٥١ .

(٤٨) وزارة العدل ، مجموعة القوانين و الانظمة لسنة ١٩٥٠ ، ص١٥٨-١٥٩.

(٤٩) سعيد عبود السامرائي ، الانماء الصناعي و قواعده الاساسية في العراق، المصدر السابق ، ص١٥-١٦.

(٥٠) الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار وزارة الاعمار ، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٤/١٩٥٣ المالية (بغداد ، د.ت) ، ص١٦.

(٥١) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع في العراق ، مطبعة الازهر ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص١٦.

(٥٢) المصدر نفسه ، ص١٦-١٧.

(٥٣) جواد هاشم و حسين عمر و علي المنوفي ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠.١٩٧٠ ، ص٢١٤-٢١٥.

(٥٤) عبد خليل فضيل الفضلي ، صناعة النسيج في بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٦٨ ،ص٧٧.٧٨ .

(٥٥) المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثامن للسنة المالية ١٩٥٥.١٩٥٦ ، مطبعة الرابطة ، ص٤ ؛ المصرف الصناعي ، التقرير السنوي العاشر للسنتين الماليتين ١٩٥٧.١٩٥٨ و ١٩٥٨.١٩٥٩ .

(٥٦) وزارة الصناعة ، مصلحة الغزل و النسيج الحكومية في الموصل ، ١٩٦٢ ، ص٤.

(٥٧) تذكر الباحثة كاثلين لانكلي الى دور بعثة البنك الدولي على مجلس الاعمار:.

و الذي يبدو ان مجلس الاعمار كان يتبع في سياسته العامة المشورة و الارشادات التي قدمت من بعثة البنك الدولي و كذلك الاستاذ ايفرسون و اللورد سولتر ، اذ اعتبروا هؤلاء اشخاص و مؤسسات استشارية ، و تلك الارشادات و الاقتراحات التي تركز على تنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية المحلية و التي يسهل تصريفها في السوق المحلية حسب وصفها ، انظر المصدر ، كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص٣٤٩ .

(٥٨) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص٢١٥ .

(٥٩) د.ك.و ، محاضر مجلس الاعمار ، تسلسل ٣ ، ت ٣٢١٨ ، رقم الجلسة (١١٣) ، ١٩٥٤/٧/٢٠.

(٦٠) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

(٦١) اول من شغل منصب رئيس مجلس الادارة و المدير العام للمصلحة من العراقيين بعد ثورة ١٩٥٨ بعد ان كان يشغله مدير مصري هو السيد حميد حديد مدير مصرف الرافدين بنفس الوقت ، اذ يشمل المجلس مع اربعة اشخاص و هم كل من احمد القزاز مدير البنك العربي (و نائب رئيس المجلس) و محمود الجومرد مدير المعارف و زهير المفتي مدير المصرف الصناعي و اكرم الصفار وكيل المدير العام و هناك عضوين احتياط و هم كل من حبيب سرسم (تاجر) و نجيب يوسفاني (محامي) ، انظر المصدر ، جمهورية العراق ، وزارة الصناعة ، مصلحة الغزل و النسيج الحكومي في الموصل ، مطبعة الهدف ، الموصل ، ١٤/تموز/١٩٦٢ ، ص٦ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص٦ .

(٦٣) المخطط من اعداد الباحث ، بالاستناد الى ، مصلحة الغزل و النسيج الحكومية في الموصل ، المصدر السابق ، ص٦ .

(٦٤) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٠٩-١١٠.

(٦٥) وزارة الصناعة ، التقرير السنوي الرابع ١٩٧٣/١٩٧٤ المؤسسة العامة للغزل و النسيج ، ص٤٠ .

(٦٦) وزارة الصناعة ، المؤسسة العامة لصناعة الغزل و النسيج ، تقرير المسح الصناعي للمنشآت التابعة للمؤسسة (بغداد : ١٩٧٢م .) ، ص ٥١ .

(٦٧) نوري خليل البرازى ، الصناعة و مشاريع الصنيع في العراق ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، بغداد ١٩٦٧.١٩٦٦ ، ص٥٩ .

(٦٨) سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع و التقدم الاقتصادي في العراق ، المصدر السابق ، ص١٣٤– ١٣٥.

(٦٩) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨–٢٤٩ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩.

(٧١) تقرير المصرف الصناعي الخامس ، المصدر السابق ، ص٢١ ؛ تقرير المصرف الصناعي السادس ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

(٧٢) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص٢٦٩.

(٧٣) عبد خليل فضيل ، المصدر السابق ،ص٧٠ .

(٧٤) المصدر نفسه ، ص٧١ .

(٧٥) تقرير المصرف الصناعي السابع ، المصدر السابق ، ص١٢–١٣.

(٧٦) تقرير المصرف الصناعي الثامن ، المصدر السابق ، ص٦ ؛ تقرير المصرف الصناعي التاسع ، المصدر السابق ، ص٥ .

(٧٧) وزارة الصناعة ، الشركة العامة للصناعات الصوفية ، الهيكل التنظيمي للشركة العامة للصناعات الصوفية ، ١٩٩٨ .

The Development of the Spinning and Weaving Industry in Iraq 1945-1958 .

Ahmed Sabih Jassam
Assist.Prof.Dr.Alaa Jaber Moussa

Abstract:

The Research Shed Light on the Development of the Spinning and Weaving Industry in Iraq During the Period 1945-1958 and the Extent of the Role of the Industrial Bank Through the Contribution and Support of this Industry During the Period 1945-1950, then the Role of the Construction Council in Establishing new Projects for Spinning and Weaving During the Period 1950-1958.